والراجح في هذه الفصلين انهما من المستحبات
كما في ح لا من السنن كما في بهرام وت وسيذكر
المصنف في الخاتمة انه يندب ايضا لداخل المدينة
المنورة وثاني اثنين المجرد عن المخيط في ردا
او ازار ونعلين يعني انه خصوصية ما ذكر
سنة ولو لبس غير ذلك اجزاه ما لم يلزم الحق
في كسا او رداء او يصح ان يود اصل التجرد من
المخيط من سنن الاحرام لان التجرد واجب يأثم
بتركه لغير عذر كما صرح به صاحب المختصر
في منسكه وصرح به غيره وكما يقال التجرد انما
يجب بعد الاحرام واما عند ارادته فسنته فلا
اعتراض على من عده من سنن الاحرام لان السنة
تكون قبل الاحرام والوجوب بعده ممن فعله
قبل الاحرام اتى بسنة وواجب وبعده بواجب
فقط لا نا نقول هو صحيح معقول المعنى
لكن قيد فوده تصريح التلقين وعبد الوهاب
على الرسالة بانه من واجبات الاحرام التجرد

الا ما يقال من واجباته ولو بعد وجوده فلا م
بنا في كونه سيأتي قبله وقول المص في ردا اي
يرتدي به على المعتمد اما ان قصر او لا اتباعا
به كما في البيان وهو ان يخرج منكبه الايمن
منه ويلقي طرفه اي الرداء على منكبه الايسر ويخرج
طرفه الايسر من تحت منكبه الايسر فيلقيه طرفه
على منكبه الايمن وازار اي يأتزر به في وسطه
ويولب طرفه ويرشقه في وسطه من ناحية
يمينه بان يثني طرفه حاشيته العليا عن طرف
الازار ويرشق كل طرف من طرفيه في جهته
كما يأتي بيانه ح في شرح المناسك ولا يربطه تنسه
وهو حرام عليه فان فعل فوق فقد المتدي ويندب
بياض فيهما وكل بغير المخيط المحرم الصفوي فيهما ولا
يضر الفاقد ثياب الممنوعات سواجوزناها على
كتقييد او في وصفه ونعلين اراد بهما الحذاء
كحذاء اهل الدر ومثلها الكداسي بخلاف الكوثية
والسرموجة فلا يجوز له لبسهما الا لضرورة كما في

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)